

حرب المعلومات عبر الأطلسي: كيف تهدد وكالة الأمن القومي الأميركي مستقبل الإنترنت في العالم؟



ترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

كتب هنري فاريل وابراهيم نيومن في مجلة «فورين أفيرز»:

في تشرين الأول الماضي، أطاحت محكمة العدل الأوروبية باتفاقية الملائد الأمن وهي ترتيب أطلسي يبلغ من العمر 15 سنة، والذي يسمح للشركات الأميركية بنقل بيانات المستخدمين، مثل تاريخ البحث في «غوغل» خارج الاتحاد الأوروبي. في حثيئاتها لإبطال الاتفاق، وجدت محكمة العدل الأوروبية أن العلاقة الضبابية بين طرق جمع البيانات والأمن القومي الأميركي تنتهك حقوق الخصوصية للمواطنين الأوروبيين الذين تنقل بياناتهم خارج البلاد. يترك هذا القرار العمليات الدولية واسعة النطاق لشركات التكنولوجيا الأميركية على أرضية هشّة قانونياً.

على رغم أنّ بعض المراقبين المطلعين الأميركيين قد يتوقعون هذا القرار، فإن بعضهم قد بدا حائراً تماماً. وقال ميرون بريليانت، نائب الرئيس التنفيذي لفرقة التجارة الأميركية: «من المقلق أن يتم إبطال هذه الاتفاقية طويلة الأمد من دون أي نقاش حول فترة انتقالية أو توجيهات حول الطريقة التي يمكن من خلالها للشركات أن تلتزم القانون». منتقدو هذا القرار بمن فيهم وزير التجارة الأميركي بيني بريزكر، يزعمون أنه سوف يعرض الاقتصاد الرقمي عبر الأطلسي للخطر ويكلف الشركات الأميركية مليارات الدولارات. من دون اتفاق جديد، نمة خطر كبير من أن البيانات الشخصية سوف يتم فرض الحجر عليها داخل أوروبا، وسوف يخلق ما يطلق عليه إريك سميت، الرئيس التنفيذي لـ«الفابيت» «غوغل سابقاً»، إنترنت داخلي لكل بلد. وإذا حدث ذلك، وفقاً لسميت، فإنه سوف يتم تدمير أحد أعظم منجزات الإنسانية.

ويقول المنتقدون أيضاً إن الاتحاد الأوروبي يتصرف من جانب واحد لحماية شركته من المنافسة الأجنبية، حتى لو ألحق الضرر بالطبيعة المفتوحة والديمقراطية للإنترنت. ولكن السبب الرئيس لهياج الشركات الأميركية والمسؤولين الأميركيين أنهم هم الذين اعتادوا دائماً على وضع القواعد. على مدى السنوات السبعين الماضية، فقد شكلت الولايات المتحدة النظام العالمي للمعلومات والاستثمار والتجارة العابرة للحدود. وقد خلق هذا الانفتاح عالماً مترابطاً يمكن من خلاله للقواعد التي يضعها بلد واحد أن تشكل القواعد والأولويات بالنسبة إلى الآخرين. وغالباً ما تمنح القوة المبالغ فيها هذا الدور إلى الولايات المتحدة الأميركية.

في أعقاب هجمات 11 أيلول، بدأت الولايات المتحدة في استغلال هذا الترابط، مستغلة قوتها الاقتصادية كإداة للأمن القومي. وعلى رغم الدعوة إلى التدفق الحر لرؤوس الأموال، فقد استخدمت منهجية العقوبات لإلزام البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية على عزل الشركات والأفراد والدول غير المرغوبة من النظام المالي العالمي. وعلى رغم أنها كانت تشجع على العزل الإنترنت المفتوح والأمن، فإنها قد دعمت تقويض هذه العنقطة عبر تشجيع شتى الاتصالات عبر الإنترنت وفرض نظم مراقبة دولية واسعة بالتعاون من حلفائها المقربين، بما في ذلك المملكة المتحدة. باختصار، لقد تمكنت الولايات المتحدة من تحويل اعتماد العالم على اقتصادها إلى رافعة للتأثير والتجسس على الأجنبي.

ولكن هذه الاستراتيجية قد تعدت حدودها، وقرار إلغاء اتفاقية الملائد الأمن يوضع بقوة أن واشنطن بحاجة إلى الاستيعاب والتفكير في تكاليف هذه الاستراتيجية. عندما تستخدم الولايات المتحدة النقل الاقتصادي العالمي لتعزيز أمنها القومي، فإنها تجعل من المستحيل على الدول الأخرى استيعاب سوء النية في أنشطتها الخارجية. من الصعب على دول الاتحاد الأوروبي الرد بقوة، سواء بسبب القوة الهائلة للأجهزة الأمنية الأميركية أو لأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تصفح بالعدل على بحر من القدرات الاستخباراتية والعسكرية والتكنولوجية الأميركية. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي وجد طريقة لإجبار الولايات المتحدة على دفع ثمن هيبتها. على رغم أن محكمة العدل الأوروبية لا اختصاص لها في أنشطة وكالة الأمن القومي الأميركية، فإنها تملك ولاية قضائية على العمليات الأوروبية مع الشركات الأميركية. توضح المحكمة في حثيئات حكمها أن واشنطن تحاول الاستفادة من الترابط بين النظام العالمي لتحقيق الأهداف الأمنية الخاصة بها، وأن على الدول الأخرى ومحاكمها أن تقاوم تمحو الاقتصاد العالمي حول الولايات المتحدة. واحدة من الأدوات الفاعلة لمنظومة الهيمنة هي القدرة على الوصول إلى العالم. وقد أثارت العولمة التي تقودها الولايات المتحدة العواطف أمام الدول الحر للمال والبضائع والمعلومات. إزالة هذه الحواجز كانت لها تكاليفها السياسية، ولكن هذه التكاليف قد تم تحمّل معظم أعبائها من قبل الدول الأخرى، والتي اضطرت لضبط قواعدها المحلية بحيث يمكن أن تستفيد من الانفتاح الاقتصادي العالمي.

تحويل التكامل العالمي إلى سلاح للهيمنة الأميركية

يفيد الاقتصاد العالمي الأكثر تكاملاً الشركات الأميركية، نظراً إلى أنه يسمح لها بإيجاد أسواق جديدة وبناء سلاسل التوريد الدولية المعبدة التي تؤدي إلى انخفاض تكاليفها. استغلت الشركات، مثل «فايسوك» و«غوغل» هذا الانفتاح من أجل تكرار نماذج الأعمال الخاصة بها في جميع أنحاء العالم الصناعي المتقدم، وغالباً ما تتحدى عمداً القواعد المحلية والوطنية في بلدان أخرى. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الانفجار في التبادل العابر للحدود قد زاد من أهمية الدولار الأميركي والسوق الأميركية. حيث تسعى الشركات الأجنبية من أجل التمتع بأحقية الوصول إلى البنوك الأميركية والمستثمرين الأميركيين من أجل جمع الأموال وبيع السلع.

خلال السنوات الـ15 الماضية، مارست واشنطن هذه السياسة على نحو متزايد بوصفها سلاح، كما تمكّن ذلك في تشكيل قرارات الحكومات الأجنبية والشركات التي تعتمد على الوصول إلى عملة الولايات المتحدة، إضافة إلى قطاع المعلومات. بدلاً من أن تنشر الولايات المتحدة قواعدها وتفضيلاًها من خلال آليات السوق المعتادة، فإنها تسخر القوة القسرية لاسواقها وشبكات المعلومات التي تتحكم فيها لتحقيق أهداف الأمن والسياسة الخارجية ومحاربة الإرهاب الدولي، ومعاينة الدول المارقة.

وطالما استخدمت الدول الكبرى سياسات الحصار وفرض القيود على التصدير وتطبيق العقوبات للتلاعب بخصوصيتها في سوق البضائع المادية، ولكن الولايات المتحدة لديها الآن القدرة على التلاعب والسيطرة على التدفقات المالية وتدفقات المعلومات أيضاً. المؤسسات المالية الأجنبية التي تعتمد بشكل حاسم على المعاملات الدولية تكتف أكثر عرضة لسيطرة المنظمين في الولايات المتحدة، وقد تفرّض عليها عواقب وخيمة في حال لم تتوافق مع القواعد الأميركية. واحدة من هذه الاستراتيجيات يطلق عليها اسم «حرب الخزّانة»، وقد هندستها شخص يدعى خوان زاراتي، والذي خدم في عهد إدارة جورج دبليو بوش في منصب مساعد وزير الخزّانة الأميركية لتمويل الإرهاب والجرائم المالية. وتعمد هذه الاستراتيجية إلى قيام الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على المؤسسات المالية الأجنبية لخدمة مصالح وكالة واشنطن. وبموجب المادة «311» من قانون «باتريوت الأميركي»، فإن وزارة الخزّانة الأميركية لديها القدرة على تصنيف أي مؤسسة مالية أجنبية باعتبارها يمكن أن يؤثر على قدرة البنك أو المؤسسة على العمل في الولايات المتحدة ويسمح واشنطن ممارسة الضغط على المؤسسات المالية العاملة في الأسواق الأميركية.

تقويض الأصدقاء

بعض أهداف الولايات المتحدة، من بينها إيران وكوريا الشمالية، لديها عدد قليل من المتعاطفين. ولكن الولايات المتحدة تقوّض أيضاً أصدقاءها. في خدمة مكافحة الإرهاب، على سبيل المثال، تم إجبار أحد الكيانات المالية التي تقع في بلجيكا على الإفصاح عن كمن من المعلومات حول التحولات المالية الإلكترونية في جميع أنحاء العالم، وكسر قوانين الترابط العالمي أيضاً من أجل لدفع الحكومات الأجنبية لتغيير الممارسات المحلية حول قضايا لا يبدو أن لها علاقة بالأمن مثل السرية المصرفية، والرشي وغسيل الأموال. البنوك السويسرية، أيضاً من أجل لدفع الحكومات الأجنبية الأثرياء على تجنب دفع الضرائب في العالم، تحد نفسها الآن في بؤرة الاهتمام من قبل سياسات الأمن القومي الأميركية. كما استيقظ المسؤولون الأميركيون إلى أهمية التدفقات المالية التي تمول شبكات إرهابية، لذا فإنهم قد بدأوا في استهداف الممارسات المصرفية غير المشروعة.

في مواجهة

الشركات الأميركية

أحياناً، يفترض صنّاع القرار في واشنطن خطأً أن تسير الذاتية الضيقة للولايات المتحدة وشركاتها يجب أن تسير دوماً بمحاذاة النظام العالمي الذي ساعدت في خلقه. عندما سعت هيئات أجنبية إلى تطبيق القواعد الوطنية لشركات التكنولوجيا الأميركية، فقد اتهمتها الولايات المتحدة بأنها تحمل دوافع خفية. الرئيس الأميركي باراك أوباما، على سبيل المثال، فسّر الجهود المبذولة من قبل الحكومات الأجنبية لحماية مواطنيها ضد الشركات الأميركية بأنها سياسات حماية كاذبة. وقال متحدّثاً في مقابلة في شباط 2015 حول التحقيقات الأوروبية المتعلقة بـ«فايسوك»، و«غوغل»: «شركائنا قامت بتأسيس الإنترنت وبسببه وتطويرة بطريقة لا يستطيع الأوروبيون المنافسة معها. وفي أحيان كثيرة فإن ما يتم تصديره على أنه مواقف سامية (حماية المستخدمين) مصمّم فقط لتحقيق بعض المصالح التجارية».

هذه الأذعاءات خاطئة وغير مستدامة من الناحية السياسية، في وقت قريب، فإن الولايات القضائية في الدول

الكبرى سوف تتوقف عن التسامح مع الإكراه الذي تمارسه الولايات المتحدة. عندما تستهدف الولايات المتحدة الدول أو الأفراد التي ينظر إليها على أنها كسرت القواعد، مثل إيران أو روسيا، فإنه يمكن في العادة إقناع الدول الأخرى بالانضمام إليها لإعطاء أفعالها غطاءً من الشرعية. ولكن عندما تكسر الولايات المتحدة نفسها القواعد وتسعى إلى تقويض المبادئ التوجيهية الدستورية الأساسية للبلدان الأخرى، فإنه يجب أن نتوقع رد فعل عنيفاً. كلما سعت الولايات المتحدة إلى إساءة استغلال النظام الذي خلقته فإن الدول والشركات الأجنبية سوف تبدأ في تحديها. وقد تمّ الشروع بالفعل في تطبيق سياسة الاعتماد المتبادل في مواجهة الولايات المتحدة بدلاً من تطبيقها معها. مع دخول الشركات الأميركية إلى الأسواق الدولية فقد أصبحت أكثر عرضة لقواعد الدول الأخرى وأكثر قلقاً حول السياسات والإجراءات التي تثير غضب حكوماتها. وهذه هي مشكلة حقيقية خاصة لشركات التكنولوجيا والتي لا تشبع من جمع المعلومات الشخصية الفعّالة التي تغذي بشكل كبير دولة المراقبة الأميركية. وإذا إن البلدان الأجنبية لا تملك إلى توجيه الاتهامات المباشرة نحو وكالة الأمن القومي، فإنها تميل إلى اللجوء إلى الأهداف التي يمكنها أن تؤثر على سلوك الولايات المتحدة عبر إجبار الشركات الأميركية على تغيير نظامها.

ويفضّل ما كشفه ناشط الخصوصية الأميركي والمقاوم السابق في وكالة الأمن القومي الأميركي إدوارد سنودن، فإن الاستياء تجاه الدولة الأمنية الأميركية قد نما إلى معارضة نشطة. وأظهرت ملفات سنودن أنّ الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع حلفائها الرئيسيين، قد استغلوا نقاط الضعف التقنية للتجسس على العالم، وجمع كميات هائلة من البيانات من الاتصالات الشخصية لمئات الملايين من البشر وتشميلها من أجل الحصول على المعلومات الأمنية ذات الصلة. وهذا يعني أن واشنطن التي أمضت سنوات في الدعوة إلى الإنترنت المفتوح وأدانت المراقبة الرقمية التي فرضتها بلدان مثل الصين وروسيا قد استغلت هذا الإنترنت المفتوح لأغراض خبيثة. وكانت الولايات المتحدة تشرع علناً بالتدفق الحر للمعلومات، في حين أنّ هذا التدفق كان يتم توجيهه سراً إلى خوادم وكالة الأمن القومي. وقد أسيد بشدة التوسع العالمي لشركات التكنولوجيا، وعلى سبيل المثال، فإنها قد دافعت عن استخدام «تويتر» من قبل نشطاء «الربيع العربي»، في وقت طالبت تلك الشركات، بمنتهى الهدوء، بتسليم هذه الكنوز الدفينة من البيانات.

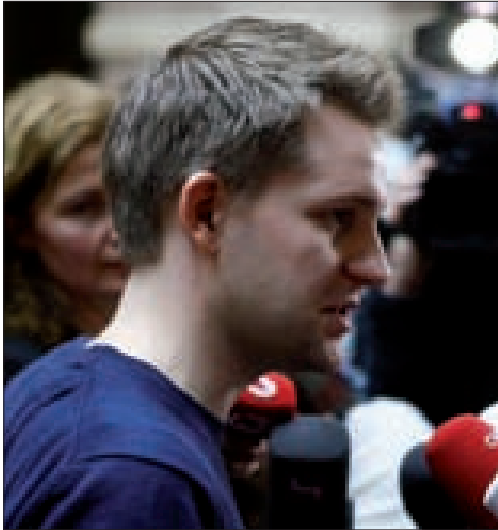
بطبيعة الحال، فإن الولايات المتحدة ليست وحدها في هذا الموقف الغير للسخرية. بعض السياسيين الذين أعربوا علناً عن غضبهم مما كشفه سنودن، بما في ذلك وزير الداخلية الألماني توماس دي مايتسبره، قد حاولوا فرض أنظمة رقابية مماثلة على المدنيين في بلدانهم. ولقد حاولت وكالات الاستخبارات الأجنبية التي تعتمد على وكالة الاستخبارات المركزية التقليل من الضحية خوفاً من عزلهم عن برامج تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الولايات المتحدة. وعلى رغم ذلك، فإنه بسبب تعارض إجراءات الولايات المتحدة مع الحقوق الأساسية للمواطنين في الخارج، فإنها قد أثارت حيفظة مجموعة مختلفة من المطلعين الذين يصعب تخفيفهم مقارنة بالسياسيين، وهم القضاة الذين كثيراً ما نرى دورهم في حماية الضمانات الدستورية الأساسية بدلاً من شرعة التنازلات الدولية. قامت محكمة العدل الأوروبية بالفعل بإلغاء تشريع يسمح لشركات الاتصالات الأوروبية بالاحتفاظ ببيانات العملاء لمدة تصل إلى سنتين، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى أن هذه المعلومات قد يتم تمريرها إلى خارج الاتحاد الأوروبي. الآن، فإن المحكمة قد نهضت خطوة أبعد، متحدية القاعدة الأساسية لنقل المعلومات الشخصية من الاتحاد الأوروبي

والنشطاء السياسيون والقضاة الذين يعملون على الحدّ من هذه التدفقات لحماية مواطنيهم هم في واقع الأمر يوجهون ضربة إلى قلب هذه الشركات. وقد أجبر قرار محكمة العدل الأوروبية في شأن اتفاقية الملائد الأمن واشنطن الآن أن تقرر أكثر مما يقدر الإنترنت المفتوح والرفاه الاقتصادية لشركات الأعمال الأميركية القوية. في الواقع فإن الاتحاد الأوروبي يستخدم تكتيكات الولايات المتحدة نفسها ضدها. أعلنت سلطات حماية البيانات الأوروبية واشنطن مهلة بضعة أشهر لبلورة إجراءاتها، ولكنها هددت باتخاذ إجراءات إذا لم تقم الولايات المتحدة بإصلاح قواعد الخصوصية الخاصة بها بحلول نهاية كانون الثاني 2016. إنهم يطالبون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتوصل إلى ترتيب قانوني ملزم يضمن حقوق الخصوصية الأوروبية عن طريق الحفاظ على البيانات من عبث وكالات الاستخبارات الأميركية. وإذا لم تقم الولايات المتحدة بتعديل قوانينها لحماية الأوروبيين، فإن الشركات الأميركية على الأرجح سوف تكون مطالبة ببلقطة تدفق البيانات الخاصة بها والحجر على البيانات الأوروبية ضمن مراكز البيانات الأوروبية: تجنّباً لمواجهة عقوبات محتملة من سلطات مكافحة البيانات.

رئيس شركة «مايكروسوفت» براك سميت، يحذر من أن تقسيم الإنترنت بهذه الشاكلة يهدّد بالعودة إلى العصور النعّمة للمعلومات، وهم أمر بإمكانه أن يعطل كل شيء بداية من أنظمة الدفع بطاقات الائتمان إلى حجز الطيران، كما أنه سوف يكفّف الشركات الملياتر من الدولارات ويهدّد طموحاتها العالمية. وسوف تدفع محاولة الولايات المتحدة استغلال هذا الترابط أوروبا نحو حجب البيانات الشخصية عن الشبكات والأسواق العالمية.

بحكم طبيعته، فإن الاعتماد المتبادل يمكن أن يكون مصدراً للضعف كما يمكن أن يكون سلاحاً. كما توضح حالة الملائد الأمن، عندما يتم تقديم التفضيلات الأمنية للولايات المتحدة على الحقوق الأساسية للمواطنين في الولايات القضائية أخرى فإنه من المرجح أن تتم مواجهة ذلك برد فعل عنيف. الولايات المتحدة بحاجة إلى التعاون العالمي في شأن مجموعة من القضايا الحساسة، بدءاً من غسل الأموال والعقوبات، ومع ذلك فإنه لا تزال مصرة على الأحادية، حتى عندما يهدد ذلك قدرة الشركات الأميركية على العمل عبر الولايات القضائية.

في سياق التحقيق الجنائي، على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة تطالب الآن شركة «مايكروسوفت» بتسليم البيانات الموجودة في مركز البيانات الخاص بها في أيرلندا، بدلاً من طلب البيانات من خلال عمليات التبادل الحكومية الدولية، عبر قيام الحكومة الأميركية بتقديم طلب رسمي بذلك إلى المسؤولين في أيرلندا، فإن الولايات المتحدة تستخدم الانتشار العالمي لنظامها القانوني المطالبة بالبيانات حتى في مواجهة معارضة من قبل الحكومة الأيرلندية وشركات «وادي السيليكون» التي تخشى أن تساهم هذه الخطوة في المزيد من الإساءة لسمعتها. مجموعة من عملاقة التكنولوجيا القوية، بما في ذلك شركة «أبل» وشركة «سيسكو سيستمز»، قد قدّمت «عريضة دعم» في المحكمة لدعم «مايكروسوفت» وضدّ موقف الحكومة الأميركية. وإذا ما استمر هذا النوع من السلوك من جانب حكومة الولايات المتحدة، فإنه سوف يضر بشكل حاسم بتطلعات الشركات الأميركية لبناء حوسبة سحابية عالمية. بدلاً من السحابة المشتركة، فإن الشركات سوف يتعين عليها حينئذٍ محاولة الاستفادة من مساحات بيانات وطنية مجزأة مخفية وراء غابة من الأنظمة ومخططات الحماية بالتشفير. هذا سوف يؤدي اقتصاديات مقدمي الخدمة السحابية داخل النطاق، كما سيؤدي مقدمي الخدمة الرئيسيين في الولايات المتحدة.



توماس دي مايتسبره

خوان زاراتي

براد سميت

ماكس سكريمز

إدوارد سنودن